

مجلس التعاون الخليجي



د. حسن العالي

الأزمة المالية والإصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

**باحث
اقتصادي
ومصرفي
بحريني**

فإن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية خلقت - ولا تزال تخلق - تحديات كثيرة أمام دول المجلس. وسوف يكون أقوى أشكال التأثير من خلال المستويات التي سوف تستقر عليها أسعار النفط على المدى المتوسط أكثر من تأثرها من التقلبات القصيرة الراهنة في الأسواق المالية، كما يتوقع تراجع حجم الإنفاق خلال العام 2009، وتراجع الطلب على العقار والخدمات، وتراجع أسعار الموجودات الاستثمارية.

وأوضحت التقارير أن تداعيات وآثار الأزمة المالية العالمية أخذت طريقها للتأثير على دول مجلس التعاون الخليجي عبر خمس قنوات رئيسية، أهمها انخفاض أسعار النفط الخام، وتقلص تدفق رؤوس الأموال الخارجية، وتراجع الطلب على مواد البناء والصناعة، وهو ما سوف يخلق تحديات حقيقية لدول المجلس خاصة فيما يتعلق بتراجع معدل النمو عام 2009.

لقد حرصت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي طوال السنوات الماضية على اتباع سياسات تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي، وقد ساعدها في ذلك أسعار النفط المرتفعة

شهدت اقتصاديات دول العالم تحولاً عميقاً منذ تفجر الأزمة المالية العالمية منتصف شهر سبتمبر الماضي بعد إعلان بنك ليمان براذرز عن إفلاسه، بعدها بدأت سلسلة من الانهيارات المالية في الدول الصناعية، وانتشر الرعب والخوف عبر الأسواق المالية العالمية، ومما ضاعف تأثيرات تلك الأزمة تعمق مظاهر الركود الاقتصادي في العالم الصناعي الذي تجسد في الكثير من المظاهر مثل إفلاس المئات من الشركات، وخسارة الملايين من الوظائف، وتدني مستويات الاستهلاك والاستثمار، وانخفاض العقار، إلا أن أبرزها هو المتعلق بالدول الخليجية، ونعني به الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى ما دون 50 دولارًا للبرميل، وهو ما يفقد دول المجلس نحو 400 مليار دولار من الإيرادات خلال العام الحالي. هذا إلى جانب تأثر أسواقها المالية وقطاع العقار والاستثمار والمصارف بموجة الانهيارات والتراجعات التي شهدتها أسواق العالم.

وعلى الرغم من استمرار التوقعات بإمكانية تحقيق دول المجلس لمعدلات نمو اقتصادي معتدلة، تبلغ نحو 3.5% خلال العام 2009،



الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى ما دون 50 دولارًا للبرميل ، يفقد دول المجلس نحو 400 مليار دولار من الإيرادات خلال العام الحالي .

استمرار التوقعات بإمكانية تحقيق دول المجلس لمعدلات نمو اقتصادي معتدلة ، تبلغ نحو 3.5% خلال العام 2009 .

**تشير كافة
البيانات
المتوفرة إلى
أن معظم دول
المجلس سعت
للمحافظة
على ميزانيات
توسعية
للعام 2009 ،
بغض النظر
عن الأوضاع
الاقتصادية
السائدة .**

تغيير ، مشددًا على ضرورة أن تعزز الحكومات تنظيماتها وإجراءاتها من أجل تفادي الوقوع في أزمة مشابهة في المستقبل ، مؤكدًا في ذلك على زيادة حجم الإنفاق والحفاظ على مستويات النمو . هكذا ، فعن طريق مواصلة الإنفاق ، تساهم البلدان الخليجية في دعم الطلب العالمي بنسبة كبيرة ومنتامية ، وتقوم بدور الحافز على تحقيق الاستقرار خلال مرحلة الهبوط العالمي . وتشير كافة البيانات المتوفرة إلى أن معظم دول المجلس سعت للمحافظة على ميزانيات توسعية للعام 2009 ، بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة وتحقيق العجز المالي .

ومن شأن هذه الخطط الإسهام في تجنب المئات من مؤسسات الأعمال من التضرر والإفلاس ، وهو ما يهدد عشرات الآلاف من المواطنين بخسارة وظائفهم ، وانخفاض مستوياتهم المعيشية . لذلك ، يجب أن يوجه قسم من هذه الخطط لهذه الفئات من خلال تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية ، ومواصلة دعم المواد الأساسية للمواطنين ، وتوفير الخدمات الإسكانية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب . كما أن مواصلة الإنفاق سوف

جدًا ، التي سمحت بتسجيل فائض مالي كبير ، حتى في ظل زيادة الإنفاق . ومع ذلك ، ساهمت استراتيجية النمو السريع في بعض البلدان في خلق ضغوط تضخمية كبيرة ، ومما ضاعف من هذه الضغوط ربط عملات المنطقة بسعر تحويل ثابت بالنسبة للدولار . ومع أنها تبذل جهودًا متواصلة لمعالجة المشاكل الهيكلية ، مثل أسواق العمل غير المرنة ، والدعم الكبير لأسعار السلع ، وعدم كفاءة معايير الحوكمة الإدارية في الشركات ، إلا أن تلك المشاكل لازالت قائمة .

لقد باتت حكومات دول المجلس في ظل الأزمة الراهنة أكثر حاجة لسياسيات محفزة للنمو الاقتصادي ، وإعادة التوازن للاقتصاد من خلال توفير السيولة لمشاريع القطاع الخاص ، وتوجيه الإنفاق بصورة أكبر نحو المشاريع المولدة للوظائف ، وتنويع مصادر الدخل ، مع مواصلة إصلاحات سوق العمل والجهاز الحكومي والخصخصة والحوكمة ومكافحة الفساد .

ووفقًا لصندوق النقد الدولي ، فقد أبدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي ، عزمها على مواصلة خطط الإنفاق والاستثمار دون



القطاع الخاص يحتاج إلى جملة إصلاحات لسوق العمل، ترمي إلى الاستثمار بمبالغ كبيرة في التنمية البشرية، لاعتماد القطاع الخاص بصورة أكبر على العمالة الوطنية وتخفيف اعتماده على العمالة الوافدة.

الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالميان ضربا الصناعات الخليجية الرئيسية مثل البتروكيماويات والألومنيوم بقوة، كما أديا إلى إلغاء العديد من المشاريع الأساسية في صناعات البترول والغاز، وبدت آثارهما واضحة ومؤثرة على القطاع المصرفي الخليجي.



فعالة في المحافظة على استقرار نسب الفائدة قصيرة الأجل بين البنوك، إلا أن المواقف المتحفظة والحذرة التي تتبعها المصارف الخليجية، وتراجع حجم السيولة، إلى جانب ضعف التدفق في رؤوس الأموال الأجنبية، وضعف تدابير الحوافز المالية، مثلت عوائق تواجهها عمليات دفع نمو معدلات الائتمان في العام 2009.

ولقد خفضت الأزمة المالية احتمال فك الارتباط بين العملات الخليجية والدولار الأمريكي إلى الصفر، حيث إن القيام بهذه الخطوة وسط التقلبات الحادة في الأسواق المالية العالمية، والركود الاقتصادي، وطبيعة السياسات الاقتصادية والنقدية المتعامل بها مع هذه الأوضاع سوف يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار العملات الخليجية في وقت تحتاج فيه دول المنطقة إلى استقرار عملاتها، كما أن الضغوط التضخمية التي كانت تشجع على فك الارتباط أخذت بالتراجع، خاصة مع الارتفاع النسبي والمتزايد في قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية. إن قيام دول المجلس بإضفاء مرونة على سياسة ربط عملاتها بالدولار الأمريكي في المدى

يمكن دول المجلس من دعم الطلب العالمي بنسبة كبيرة ومتنامية، كما يقوم بدور المحفز على تحقيق الاستقرار خلال مرحلة الهبوط العالمي.

إن الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالميين ضربا الصناعات الخليجية الرئيسية مثل البتروكيماويات والألومنيوم بقوة، كما أديا إلى إلغاء العديد من المشاريع الأساسية في صناعات البترول والغاز والبتروكيماويات والألومنيوم، وبدت آثارهما واضحة ومؤثرة على القطاع المصرفي الخليجي، وكذلك في إلحاق انخفاضات كبيرة في قطاع العقار، وفي إلغاء أو تأجيل العديد من المشاريع التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، كما كان لانخفاض عائدات الصادرات النفطية إلى جانب التباطؤ المتوقع في نمو الائتمان تداعياته على الطلب المحلي والخارجي عام 2009، ولكن من المتوقع أن تؤمن السياسات المالية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون نوعاً من الحماية الجزئية لاقتصادياتها خلال أزمة انخفاض عوائد النفط.

وكانت الإجراءات التي اتخذتها المصارف المركزية الخليجية ردًا على أزمة السيولة

يجب تطوير نموذج التنمية الاقتصادية الراهن لدول المجلس، من خلال إصلاحات هيكلية جذرية، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية المولدة للقيمة المضافة اقتصادياً اجتماعياً، خاصة توفير فرص عمل مجزية للمواطنين.

30 مليار دولار عجز الاقتصاد الخليجي

توقع تقرير اقتصادي حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أعدة اتحاد غرف دول المجلس بأن تتحول الحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنظ من فائض بلغ 400 مليار دولار تقريباً عام 2008 إلى عجز مقداره 30 مليار دولار في عام 2009. وأشارت الدراسة إلى احتمالية احتواء هذا التدهور ضمن حدود مريحة بالنظر إلى مخزون الاحتياطي الكبير التي تمكنت هذه الاقتصادات من تكوينه. وتوقع التقرير انخفاض إيرادات دول الخليج من صادرات النفط والغاز بنسبة 60% خلال عام 2009، لتصل إلى 200 مليار دولار إذا سجل متوسط أسعار النفط الجاري مبلغ 40 دولاراً للبرميل.

في مواجهة الأزمة . . مؤتمر سياحي خليجي

يعقد في مسقط في الفترة 26 - 28 أكتوبر 2009 مؤتمر الاستثمار والسياحة الخليجي، الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة عمان بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي . يأتي في صدارة جدول أعماله بحث تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاعات والأنشطة السياحية الخليجية، والفرص الاستثمارية السياحية في مجلس التعاون الخليجي.

**دول المجلس
بحاجة إلى
مواصلة جهودها
في مجال تقوية
أنظمة عمل
المؤسسات
وإدارة المال
العام، ومطالبه
بإحداث توازن
بين توفير فرص
عمل مرضية
للمواطنين
وتحسين
مستوياتهم
المعيشية
للأجيال
الحالية، وبين
الاحتفاظ بجزء
متساو من
ثرواتها للأجيال
القادمة.**

العمل، الرامية للاستثمار بمبالغ كبيرة في التنمية البشرية، وهي خطوة مهمة ومطلوبة لاعتماد القطاع الخاص بصورة أكبر على العمالة الوطنية وتخفيف اعتماده على العمالة الوافدة. كما أن دول المجلس بحاجة إلى مواصلة جهودها في مجال تقوية أنظمة عمل المؤسسات وإدارة المال العام، وهذه الدول مطالبة بإحداث توازن بين توفير فرص عمل مرضية للمواطنين وتحسين مستوياتهم المعيشية للأجيال الحالية، وبين الاحتفاظ بجزء متساو من ثرواتها للأجيال القادمة. ولتحقيق هذا الهدف، قامت العديد من هذه الدول بإنشاء صناديق استثمارية للأجيال القادمة، حيث حظيت هذه الصناديق باهتمام عالمي كبير في الآونة الأخيرة، وقد أبرزت الأزمة الراهنة والخسائر التي تكبدتها هذه الصناديق أهمية هذه القضايا. كما أن الرقابة على البنوك وأنشطتها بحاجة إلى مواصلة التدعيم نظراً لحيوية دورها الاقتصادي، إلى جانب تقوية وتعزيز القطاع الخاص وبنيته المؤسساتية ودوره التنموي ومواصلة برامج التخصيص.

المتوسط سوف يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المجلس من خلال إضفاء استقرار أكبر على الأسعار والرواتب خاصة رواتب العمالة الماهرة. إن تحديات التنمية في الأجل البعيد تطرح بدورها قضية الإصلاحات المؤسسية، فنموذج التنمية الاقتصادية الراهن لدول المجلس يجب تطويره من خلال إصلاحات هيكلية جذرية تركز على تصيد مضايمين التنمية المستدامة، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية المولدة للقيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة توفير فرص عمل مجزية للمواطنين، وجعلها أقل اعتماداً وحساسية للمضاربات، خاصة في أنشطة العقارات والأوراق المالية.

كما أن الدعوات إلى كبح الإنفاق تصطمم بالحاجة إلى مواصلة الإنفاق الاستثماري، خاصة فيما يتعلق بإزالة الاختناقات في جانب العرض على الخدمات لاسيما الإسكانية الموجهة للقطاعات الأوسع من المواطنين، إلى جانب تحسين القطاعات الإنتاجية ومستويات الأجور. ويتوقع أن تؤدي هذه الجهود في المدى المتوسط إلى التخفيف من التأثيرات الاجتماعية الضارة لارتفاع معدلات التضخم خاصة مع التوقعات بتراجعها. وسوف تكون هذه الدول بحاجة متزايدة لتوسيع طاقتها الاستيعابية، وبالذات في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية، لكي لا يؤدي التوسع في الإنفاق إلى ارتفاع مباشر في الأسعار بالنسبة للمستهلكين. إن دول المجلس مطالبة بالاستمرار في برامجها الرامية لتأسيس الاتحاد النقدي، ومعالجة كافة معوقات الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة نظراً لتأثيراتها البالغة على مستقبل تكاملها الاقتصادي، واستمرار برامج التنمية، ومواجهة التحديات العالمية.

إن النمو الاقتصادي يعطي قوة دفع قوية للقطاع الخاص، وقيام دول المجلس بتبني خطط إنقاذ اقتصادي محفزة وكذلك إحداث استقرار أكبر في سياساتها الاقتصادية الكلية - خاصة على صعيد الأسعار من خلال مرونة سعر الصرف - سوف يمنح القطاع الخاص ثقة أكبر في تنمية حصته من الناتج الإجمالي غير النفطي. غير أن القطاع الخاص يحتاج أيضاً إلى إضفاء مرونة أكبر على أسواق العمل، وتوفير العمالة الماهرة من خلال جملة إصلاحات لسوق